إحصاءات العمل في البلدان العربية

يتميز الكتاب الدوري لإحصاءات العمل لعام 2009 ((العدد الثامن)) بتنفيذ أسلوب جديد من حيث الإعداد ، يختلف عن الإصدارات السابقة من الكتاب الدوري ، حيث تم إجراء تحليل إحصائي لما تضمنته الجداول الرئيسية التي تحتوي على بيانات أكثر شمولية تصلح للمقارنة ، وخاصة ذات العلاقة بمعطيات سوق العمل مثل التطور السكاني والسكان ذوي النشاط الاقتصادي ، وكذلك اوضاع القوى العاملة العربية بقسميها الرئيسيين وهما التشغيل والبطالة ، ولأغراض المقارنات العربية والدولية ، فقد تم الإستعانة ببعض المؤشرات والمعطيات الإحصائية المتاحة في مصادر عربية ودولية متعددة .

كما إرتائنا ان يكون مكان التحليل في بداية الكتاب ويشمل كافة محتويات الكتاب التي تصلح للمقارنة والتحليل ، وأن يكون الفصل الأول التجمعي وهو الفصل الملخص لمعظم البيانات الرئيسية ، والذي يتضمن:-

- تطور السكان في البلدان العربية مدعم بسلسلة زمنية مدتها ثمانية أعوام .
- نسبة السكان غير النشيطين في البلدان العربية.
- حجم القوى العاملة ((ذوو النشاط الإقتصادي في البلدان العربية)) لأحدث سنة متاحة.
- معدلات المشاركة للقوى العاملة .
- توزيعات القوى العاملة العربية حسب أقسام النشاط الإقتصادي .
- توزيعات القوى العاملة العربية حسب المجموعات الرئيسية للمهن.
- توزيعات القوى العاملة العربية حسب الحالة العملية.
- تطورات الإستخدام في البلدان العربية .
- حجم ومعدلات البطالة في البلدان العربية .
- الهجرة والتنقل بين البلدان العربية .

أما الفصول الأخرى وهي ساعات العمل والأجور والتدريب المهني وإصابات العمل والأرقام القياسية لمستوى أسعار الإستهلاك فلم يتم التعامل معها بسبب قلة البيانات وضعفها مما يجعلها غير صالحة للمقارنة على المستويين العربي والدولي .

أولاً : الاوضاع الديمغرافية في البلدان العربية

1 - تطور حجم السكان في البلدان العربية : قدر عدد سكان البلدان العربية عام 1975 بحوالي 145 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني سنوي 2.6 % ، وهو الأكثر ارتفاعاً بين مناطق العالم آنذاك ، حيث بلغت معدلات النمو السنوي للسكان لنفس الفترة في البلدان الأقل نمواً 2.5 % ، كما بلغت في مجموعة بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي 1.3 % ، وتراوحت معدلات النمو في البلدان الأوروبية¹ والأمريكية إلى ما بين 0.3 % و 0.8 % .

كما تشير البيانات بالجدول رقم (1 - 1) بالكتاب الإحصائي الى ارتفاع عدد السكان في البلدان العربية عام 2001 الى ما يقارب الضعف عن عام 1975 اي ما يقارب 286 مليون نسمة ، وفي عام 2008 ارتفع عدد السكان الى ما يقارب 333.1 مليون نسمة .

وبالرغم من انخفاض معدل النمو السنوي للسكان في عام 2007 الى 2.08 % حسب بيانات الكتاب الدوري لاحصاءات العمل لعام 2009 ، وانخفاض متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان العربية للفترة (2005 - 2015) الى 1.9 % ، الا انه بقي مرتقياً قياساً بالمناطق الجغرافية الأخرى في العالم ، حيث بلغت معدلات النمو في الدول الأقل نمواً 2.3 % وفي دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بلغت 1.3 % ، وفي عموم البلدان المتقدمة (الدول الأوروبية وأمريكا واليابان ...) تراوحت معدلات النمو ما بين { (-) 0.2 ، (+) 0.5 % } ، وهذا يعني ان مجمل الزيادة السكانية الكبيرة في الدول العربية ، شكلت فجوة بين الموارد الاقتصادية المستغلة و الموارد البشرية والزيادة السكانية في معظم البلدان العربية وخاصة البلدان ذات الحجم السكاني الكبير (باستثناء البلدان ذات الموارد البترولية الكبيرة منها مثل السعودية والجمهورية الليبية والجزائر ...) ، ومن هذه البلدان المتأثرة سلباً (مصر ، السودان ، المغرب ، اليمن ، العراق ، جيبوتي ، الصومال ، سوريا ، فلسطين ، لبنان ، موريتانيا ، ..) .

وتتفاوت معدلات النمو للبلدان العربية لنفس الفترة ، حيث بلغت أدها في لبنان 1.03 % واعلاها في الامارات العربية المتحدة 5.24 % . وتتصف بلدان الخليج العربية بارتفاع عام في معدلات النمو السكاني وذلك لأسباب متعددة منها النمو السريع للعمالة الوافدة وتحسن الخدمات الصحية فيها وارتفاع نسبة الخصوبة فيها .

كما يمكن تقسيم مجموعة الدول العربية الى مجموعتين إفتراضيتين لأسباب دراسية بحثه

هما :

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2007 / 2008 .

المجموعة الاولى : البلدان العربية الكثيفة السكان ومعظمها بلدان غير نفطية ، وقد بلغ عدد سكانها عام 2008 ما يقارب 295.3 مليون نسمة ، وهذا يشكل ما نسبته 88.5% من إجمالي السكان في البلدان العربية ، وتتميز معظم بلدان هذه المجموعة بنقص الموارد الطبيعية المستغلة ، او عدم توفر الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية لإستخراجالموارد الطبيعية وإستغلالها .

كما ان بلدان اخرى من هذه المجموعة مازالت تعاني ويلات الإحتلال والنزاعات والفتن الداخلية والإعتداءات الخارجية مما يحبط او يعيق خططها التنموية ، بالإضافة الى ان هذه البلدان تحتاج الى جهود ضخمة من خلال التعاون مع جهات عربية وإقليمية ودولية مانحة على أمل تحقيق معدلات تنموية تتوافق اوتواكب نسبيا الزيادة السكانية العالية ، وعلى سبيل المثال فمصر² تشكل مانسبته 22% من سكان البلدان العربية والسودان 11.17% والمغرب 9.59% والصومال 9.10% واليمن 6.76% . والعراق 9.04% وفلسطين 1.15% .

المجموعة الثانية : وتضم البلدان الخليجية والنفطية وتشكل نسبة عدد إجمالي سكانها (المواطنين والوافدون) مايقارب 14% من مجموع سكان البلدان العربية ، وبلدان هذه المجموعة هي (السعودية 7.34% ، وليبيا 1.96% ، والكويت 1.04% ، والامارات 1.42% ، وسلطنة عمان 0.94% ، وقطر 0.45% وأخيرا البحرين 0.23%) وتتصف بلدان هذه المجموعة بوفرة من الموارد الطبيعية والنفطية مثل السعودية والجمهورية الليبية ، وبقلة عدد السكان فيها ، مما يجعلها تحقق معدلات معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو السكاني .

2- توزيع السكان حسب النوع

ويتصف السكان بالبلدان العربية عموما بالتوازن النوعي حيث يقترب عدد الإناث من عدد الذكور في مجمل البلدان العربية ، ففي عام 2008 تراوحت نسبة الذكور من إجمالي السكان في البلدان غير النفطية ما بين (49% إلى 52%) ، ففي الأردن والجزائر بلغت نسبة الذكور 51% وفي تونس 50% ، وجيبوتي 52% ، والسودان 50% ، وسوريا 51% ، والعراق 50% ، وفلسطين 51% ، وليبيا 51% ، ومصر 51% ، والمغرب 49% وموريتانيا 49% ، واليمن 51% .

² المصادر

الكتاب الدوري لإحصاءات العمل العربية لعام 2009 – منظمة العمل العربية .

اما في البلدان الخليجية فقد تراوحت فيها نسبة الذكور من إجمالي السكان ما بين (55% الى 67 %) ، ففي الإمارات بلغت نسبة الذكور 67 % ، والبحرين 55 % ، والسعودية 55 % ، وعمان 59 % ، وفي قطر 67 % ، وفي الصومال والكويت بلغت نسبة 64 % ويعود الإرتفاع الكبير لنسبة الذكور فيها الى عوامل غير حيوية ، ومن أهم هذه العوامل تدفق الوافدين بسن العمل وأغلبهم من الذكور.

وهناك بلدان عربية أخرى محدودة يقل فيها عدد الذكور عن الإناث وبشكل طفيف جدا حيث بلغت نسبة الذكور في لبنان 49.4% ، وفي الصومال والمغرب وموريتانيا بحدود 49% ولعل أسباب ذلك تعود الى المنازعات الداخلية والهجرة والى غلبة العناصر الطاردة للسكان نحوى الخارج³ وإلى اختلاف توقع الحياة عند الولادة بين الإناث والذكور .

3 - توزيع السكان (بين الحضر والريف)

اما توزيع السكان حسب اماكن السكن سواء بالحضر أوالريف ، فيلاحظ ان معظم السكان يقطنون في المدن اي في المناطق الحضرية وتشير البيانات الرسمية الى ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية حيث ارتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من 53% عام 1980 الى 69.1 % عام 2005 ، وبدا يقترب عدد السكان الحضر في البلدان العربية من 233 مليون نسمة اي أكثر من ثلثى السكان ، مما يشير الى خطورة هذا الانتقال او الهجرة من الريف الى الحضر و يترتب على ذلك مشاكل في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها لامجال لبحثها في هذا الموقع . وعليه أصبح الأمر ملحا للبحث عن سياسات وإستراتيجيات سكانية لجعل المناطق الريفية مناطق جاذبة وليست طاردة وهذا الأمر يتطلب جهودا عربية مشتركة لإنجازها لتتلافى البلدان العربية أزمات سلبية مزمنة من أهمها أزمة الأمن الغذائي .

ولأغراض تحليلية بحتة يمكن تقسيم السكان في البلدان العربية حسب مناطق السكن الى ثلاثة مجاميع هي⁴:

المجموعة الاولى : تتميز بلدانها بإرتفاع نسبة السكان في المدن الكبيرة وعدم وجود المناطق الريفية أو قلتها ، ومن الأمثلة على ذلك الكويت وقطر، حيث بلغت نسبة القاطنين في المناطق الحضرية لهذه البلدان 100% تليها ، البحرين 90% ، ثم السعودية ولبنان 88% ، كما بلغت نسبة القاطنين في المناطق الحضرية في ليبيا 87% ، وجيبوتي 85% وفي الاردن والإمارات 82%. وهذا يعني ان هناك نزوح كبير من سكان هذه المجموعة نحو المدن، ويعود ذلك لأسباب متعددة أهمها البحث عن عمل أفضل ومعيشة أكثر سهولة ، او بسبب صغر

³ المصادر

الدول العربية في أرقام – العدد الأول 2008 .- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .

مساحات بعض بلدان هذه المجموعة ونشؤ دولها اصلاً على مدن وخلوها أصلاً من المناطق الريفية او ندرتها وبذلك بدأت ملامح نشؤ الدولة المدنية ..

وتشير البيانات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ارتفاع عدد السكان في مختلف الإمارات بما يقارب (7) مرات خلال الفترة ما بين (1975 – 2005) ، حيث ارتفع عدد السكان في مدينة أبوظبي من 212000 نسمة إلى 1400 000 نسمة عام 2005، وفي دبي ارتفع عدد السكان من 183187 نسمة إلى 1321453 نسمة خلال نفس الفترة . وهذا الأمر ينطبق على دول الكويت وقطر والبحرين وجيبوتي .

المجموعة الثانية : تتميز بأغلبية نسبية للسكن نحو المدن ، ففي سلطنة عمان بلغت نسبة المناطق الحضرية 79% ، وفي موريتانا بلغت 73% ، والعراق 67% ، وتونس 65% والجزائر 60% والمغرب 59% وفي فلسطين 56% ، وسوريا 54% .

وهذا يعني أن حجم الهجرة الداخلية تتزايد من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية .

المجموعة الثالثة : تتميز بارتفاع نسبة السكان في المناطق الريفية وبلدان هذه المجموعة هي اليمن 26% ، الصومال 36% ، السودان 41% ، مصر 43% ، وتتأتى أهمية هذه المجموعة لان مجموع سكانها يشكل 45% من سكان مجمل البلدان العربية ، وهذا يعني ان المناطق الريفية ما زالت لديها مساحات زراعية شاسعة وجاذبة ولها مستقبل مشرق إذا ما توفرت الإمكانيات والموارد اللازمة لإستغلالها ، كما ان هناك صعوبات أخرى تعيق الانتقال نحو المدن تتعلق بالازدحام وصعوبة توفر العمل المناسب وصعوبة التأقلم بالعيش في المدن ، ولا بد من الاشارة ان بلدان هذه المجموعة تمتلك مقومات نهضوية زراعية كبيرة يمكن ان تكون سلة الغذاء للبلدان العربية ولبعض دول العالم ان توفرت لها البنية التحتية والاستثمارية المناسبة .

كما ان تكدس السكان في المدن بدون تخطيط وسيطرة مركزية وتنمية شمولية موازية لحركة السكان ، يفرز مؤشرات سلبية منها تكاثر المناطق العشوائية ، ويؤدي ايضا الى صعوبة توفر الموارد والإمكانيات لتوفير الخدمات الصحية والصرف الصحي لجميع المناطق وتوفير خدمات وتوسيع شبكات الماء والكهرباء وخاصة في المناطق العشوائية وبعض المناطق الريفية والبادية ، جل هذه المشاكل تؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر والامية والجريمة والبطالة وغيرها من المشاكل التي تهدد الامن الوطني والسلم الاجتماعي .

4 - توزيع السكان حسب فئات العمر :

يشير الجدول رقم (1) الى ان نسبة السكان في الفئة العمرية (0 – 14) في البلدان العربية يقترب من 32.8% اي مايقارب من 109.7 مليون نسمة .

ولغرض التحليل الإحصائي ينبغي تقسيم البلدان العربية في هذه الفئة الى مجموعتين هما :

المجموعة الأولى : البلدان العربية غير النفطية وتتميز بلدان هذه المجموعة بارتفاع نسبة الفئة العمرية (0 - 14) سنة حيث تبلغ نسبتها 36.9 % من مجموع السكان لهذه البلدان وهذا ما يقارب 100.8 مليون نسمة ، مما يعني ارتفاع نسبة صغار السن فيها ، وتعتبر هذه البلدان **فتية وواعدة** ، وأن هؤلاء الصغار سوف يشكلون قوة العمل المستقبلية ، لذا يترتب على مسؤولي هذه البلدان ان تبذل جهودا كبيرة لتهيئة البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المناسبة حتى يتحقق الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات المستقبلية حتى تكون عنصرا أساسيا لتحقيق النهضة الشمولية والتقدم في شتى المجالات بالرغم من ضعف او عدم إستغلال مواردها الكامنة ، وبالعكس ذلك إن لم تلقى هذه الفئة الإهتمامات اللازمة والعجز عن توفير الموارد اللازمة فسوف يشكلون عبئا إضافيا على سوق العمل مما يترتب عليه ازدياد البطالة والتهميش الإجتماعي والإفرازات السلبية الكثيرة التي ستهدد الامن والسلم الاجتماعيين ، مثل ازدياد معدلات الجرائم وضعف الإلتواء الوطني وتقصي الأمية واللجوء الى الهجرة غير الشرعية ذات المخاطر الكثيرة غير المنظورة .

ومن ناحية أخرى تشكل هذه الفئة عبئا كبيرا على قوة العمل ، حيث تؤدي الى ارتفاع نسبة الإعالة وعدم قدرة الدخول والأجور موازاة الإنفاق ، وهذا يؤدي الى اتساع الفجوة بين الدخول والإنفاق للقوى العاملة وكذلك الى ارتفاعي ظاهرة الفقر في البلدان العربية وخاصة الغير نفطية .

وعليه تبقى العناصر التنموية السلبية هي السائدة والمسيطرة على بعض بلدان هذه المجموعة ولا بد من الإشارة الى حاجة ملحة وهامة وهي ضرورة التعاون المشترك بين جميع البلدان العربية لتحقيق الإستثمار الأمثل لتهيئة المستقبل الإيجابي لتشغيل هؤلاء الأطفال لان متطلبات حلول هذا المعضلة تفوق الإمكانيات المتاحة لكل بلد من البلدان العربية على حدة فبلدان المجموعة الأولى تعاني من ضعف الموارد وضعف الإستثمار والطاقات البشرية المؤهلة ، والبلدان الخليجية تتوفر فيها الموارد ولكن تنقصها الموارد البشرية الوطنية المؤهلة ، مما يترتب عليها اللجوء الى العمالة العربية الفائضة والحريصة بكل تأكيد على أمن ومستقبل البلدان العربية والأمن القومي العربي ، وبذا يكون من الضروريات تفعيل التعاون العربي لتأهيل العمالة العربية لتضاهي العمالة الأجنبية مهارة وتعزيز التعاون البيئي العربي لتسهيل تنقلها بين البلدان العربية ، والحذر من الإستعانة بالعمالة الأجنبية التي قد تهدد الأمن القومي عموما.

وتتراوح نسبة الصغار أو الأطفال (0 - 14) سنة ما بين (24.7 % في تونس و 46.9 % في الصومال) ، كما بلغت هذه النسبة في لبنان 27.2 % ، وفي الجزائر 27.8 % ، ... وأخيرا ترتفع الى 45.0 % في اليمن ، و 44.1 % في فلسطين و 43.3 % في موريتانيا .

ويلاحظ ان مجمل هذه البلدان تعاني من مشاكل ومنازعات وضعف إمكانيات لإستغلال الموارد المتاحة والطبيعية فيها، مما يجعل المستقبل لصغارها ومستقبل التنمية الشمولية فيها ضبابي وغير مأمون.. بينما تتميز معظم البلدان المتقدمة بانخفاض نسبة هذه الفئة من السكان ففي المانيا وإيطاليا تقترب نسبة الصغار بالفئة العمرية (0 - 14) سنة من 13.4 % ، وفي البرتغال 14.2% وروسيا 9.8% وفي اسبانيا 15.5%⁵.

ومما ينبغي ذكره أن هذه الفئة (0 - 14) تضم بينها الأطفال ما بين (10 - 14) سنة وتقترب نسبة عدد الأطفال في هذه الفئة من من 10.00% من إجمالي السكان ، وهو ما يقارب 29.5 مليون طفل عربي ، ويشمل هذا العدد نسبة كبيرة من الأطفال ما بين (5 - 14) الذين يعملون ، وكذلك أطفال الشوارع وغيرهم ممن لا يلاقون رعاية أسرية .

ويقترب عدد الأطفال الذين يعملون في كل البلدان العربية ما يقارب من 13 مليون طفل ، منهم ما يقارب 3 ملايين يعملون بدول الخليج العربية وأغلبهم يعملون في ظروف عمل غير لائقة تقل عن كل معايير العمل العربية والدولية ، وهذا يؤدي الى زيادة أعداد المتعطلين بين الكبار والى وضعف الأجور وخاصة في المنشآت الصغرى في القطاع الخاص ، وكذلك يؤدي الى تشوهات في اسواق العمل في معظم البلدان العربية وخاصة الأقل نمواً ، كما أن هناك عدة ملايين من الفئة العمرية (0 - 14) يعيشون في الشوارع وبظروف قاسية ، ربما يقترب عددهم من عدد الاطفال في أسواق العمل في البلدان العربية .

جدول رقم (1)

توزيع النسبي للسكان في البلدان العربية حسب فئات العمر للسنوات 2006 - 2008

المجموع	ع	فئات العمر					التسلسل
		60 سنة فأكثر	59 سنة	49 سنة	24 سنة	14 سنة	
100	5.2	4.7	31.2	21.6	37.3	الاردن	1
100	9.6	8.6	36.7	20.4	24.7	تونس	2
100	7.4	6.8	36.0	22.0	27.8	الجزائر	3
100	-	8.2	28.8	24.6	38.4	جيبوتي	4
100	4.4	4.7	28.1	21.5	41.3	السودان	5
100	5.0	4.9	28.6	22.0	39.5	سوريا	6
100	4.4	5.1	26.9	16.7	46.9	الصومال	7
100	4.3	4.7	27.8	20.1	43.1	العراق	8
100	4.3	4.2	26.9	20.5	44.1	فلسطين	9
100	10.9	8.1	33.9	19.9	27.2	لبنان	10
100	6.0	3.5	34.8	21.6	34.1	الجمهورية الليبية	11

⁵ المصادر

الكتاب الدولي لإحصاءات العمل لعام 2007 - منظمة العمل الدولية

100	6.1	7.3	32.3	22.5	31.8	مصر	12
100	8.0	7.5	34.5	20.2	29.8	المغرب	13
100	4.8	5.2	27.1	19.5	43.3	موريتانيا	14
100	5.1	4.0	23.7	22.2	45.0	اليمن	15
100	5.9	6.4	29.8	21.0	36.9	التوزيع النسبي للبلدان غير الخليجية	
100	0.8	5.7	58.1	16.1	19.3	الإمارات	16
100	2.5	15.5	44.8	16.0	21.2	البحرين	17
100	4.1	4.7	38.3	18.6	34.3	السعودية	18
100	3.0	4.7	41.4	22.0	28.9	عمان	19
100	2.2	6.4	58.7	17.5	15.2	قطر	20
100	2.9	6.3	54.7	14.8	21.3	الكويت	21
100	2.6	7.1	49.7	17.3	23.3	التوزيع النسبي للبلدان الخليجية %	
100	4.6	6.2	35.8	20.6	32.8	التوزيع النسبي للسكان في البلدان العربية %	
295.3	13.4	18.0	100.7	62.4	100.8	مجموع السكان للبلدان العربية غير الخليجية (بالمليون)	
38.2	1.0	2.7	19	6.6	8.9	مجموع السكان للبلدان الخليجية (مليون)	
333.5	14.4	20.7	119.7	69.0	109.7	مجموع السكان للبلدان العربية (بالمليون)	

المصدر : البيانات الرسمية الصادرة عن الأجهزة الإحصائية العربية .

اما التوزيع النسبي لفئة الشباب وهي (15 - 24) سنة فتبلغ نسبتها في جميع البلدان العربية 20.9 % اي ما يقارب 70.0 مليون شاب منهم ما نسبته 20.1% يقطنون في بلدان المجموعة الاولى ويقتررب عددهم من 62.4 مليون شاب ، كما تبلغ نسبة الشباب في بلدان الخليج العربية ما نسبته 17.3% وبما يقارب 6.6 مليون شاب من المواطنين والوافدين .

وتعتبر كل هذه النسب مرتفعة عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي تتشابه ظروفها الاجتماعية والسياسية مع البلدان العربية في العقود الخمسة الماضية ، ففي تايلند تبلغ نسبة الشبان 16.1% ، وفي كوريا 15.4 % .

اما في البلدان الأوروبية فهي اقل انخفاضاً ففي بلجيكا تبلغ 12.5% ، وفي اسبانيا 9 % وفي المانيا 11.7 % واليونان 11.25% وفي ايطاليا 10.3 % وهذا يعني انخفاض نسبة الشباب في البلدان الأوروبية لصالح ارتفاع فئات أخرى وخاصة فئات النضوج والكهولة .

وبشكل عام تقدر نسبة الأطفال والشباب في البلدان العربية للفئة العمرية (0 - 24) بـ 53.4 % ، وهذا يشكل اكثر من نصف السكان في البلدان العربية وبما يقارب 178 مليون

نسمة ويعني هذا بأن المجتمعات العربية مجتمعات فتيّة وشابة ، وما زالت لم تستغل معظم مواردها البشرية بالشكل المناسب ، ولديها فائض من العمالة الشابة بينما البلدان ذات الظروف المشابهة مثل تايلند وكوريا والفلبين وإندونيسيا استطاعت في الربع الأخير من القرن العشرين استغلال مواردها بشكل أمثل ، كما انها نجحت بجذب الإستثمارات الأجنبية لها مما اتاح لها السيطرة على أسواق العمل فيها وتنظيمها بشكل اتاح لها تحقيق طفرة إقتصادية اتاحت لها الانتقال الى مصافي البلدان الاوروبية المتقدمة اقتصاديا وأطلق على بلدان هذه المجموعة النمر الأسويية .

وتتفاوت نسب الشباب للفئة العمرية (15 - 24) سنة في معظم بلدان المجموعة الأولى غير النفطية ما بين (20 % و 22 %) ، وترتفع قليلا في الجزائر الى 22.6% ، كما تنخفض كثيرا في البحرين الى 14.9% ولعل أسباب ذلك تعود لعدم توفر الإحصاءات او الى ضعف التقديرات الإحصائية في هذه البلدان وغيرها من البلدان ذات الظروف المتشابهة . وبشكل عام يشكل الشباب خمس السكان في مجموعة هذه البلدان ، وهم يشكلون محور الحراك في سوق العمل العربي او في مقاعد الدراسة.

اما الفئة التالية والاكثر حراكا لسوق العمل العربي فهي الفئة العمرية (25 - 49) سنة وتبلغ نسبتها في كل البلدان العربية 35.28% ، اي مايقارب 119.7 مليون شخص .

اما في مجموعة البلدان الاولى غير النفطية ، فقد بلغت نسبتها 29.8% اي مايقارب 100.7 مليون شخص ، يفترض ان يكونون في اسواق العمل العربية ، وتصل نسبتهم في تونس والجزائر الى 36.0% ، يليهما الجماهيرية 34.8% ثم المغرب 34.5% ، بينما تكون في ادنى مستوياتها في اليمن 23.7% وفي فلسطين والسودان والعراق وموريتانيا تقترب نسبة الشباب من 27.8% ، وبالمقارنة مع البلدان المتقدمة سواء الاوروبية او الأخرى فنسبة العاملين في هذه الفئة أعلى منها في البلدان العربية على وجه العموم ، ففي البلدان الاسيوية المتقدمة بلغت في اندونيسيا 37.5% وفي اليابان 34% ، وكوريا 53% اي اكثر من نصف السكان فيها ، وفي بعض البلدان الاوروبية على سبيل المثال بلغت في البرتغال 36% وفي ايطاليا وروسيا 37% ، وفي المانيا 41% وهذا يعني استقرار اعداد هذه الفئة وأنها تشكل غالبية السكان .

كما يلاحظ انخفاض نسبة السكان بالفئات العمرية (50 - 49) سنة وما تليها ، حيث تبلغ نسبة الفئة العمرية (50 - 49) سنة لجميع البلدان العربية 6.2% ، اي مايشكل 20.7 مليون نسمة منهم 18 مليون نسمة بالبلدان العربية غير النفطية ، اي بنسبة 6.4% ، و 2.7 مليون نسمة بالبلدان الخليجية ، اي بنسبة 7.1% ، بينما هي اكثر ارتفاعا بالبلدان المتقدمة ، حيث تبلغ نسبة السكان (65 سنة فأكثر) في البلدان العربية 4.6% ، وفي بلدان منطقة شرق

أسيا والمحيط الهادي 7.1 % وفي بلدان وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة 12.8 % ، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي 13.8 % يتوقع ان ترتفع الى 16.1 % عام 2015 ، بينما في البلدان العربية يتوقع ان ترتفع هذه الفئة عام 2015 الى 4.4 % .

اما في المجموعة الثانية والتي تضم بلدان الخليج العربية فتشير البيانات الرسمية ان التوزيع العمري للسكان في البلدان الخليجية هو مشابهة لمعظم البلدان العربية الأخرى غير الخليجية ويكون على شكل معيني يتميز بقاعدة عريضة من الصغار (0 - 14) سنة، ثم تضيق قليلا قاعدة الشباب (15 - 24) سنة ، ثم تتسع الفئة الكبرى وهي الناضجون (25 - 49) سنة ، إلا ان مدلول النسب مختلف في المنطقتين ، البلدان العربية غير النفطية والبلدان الخليجية .

حيث تنخفض الفئة العمرية (0 - 14) سنة الى 23.3 % في البلدان الخليجية عن البلدان غير الخليجية ، اي ما يقترب من 8.9 مليون نسمة ، وتتفاوت في البلدان الخليجية ما بين أعلى نسبة 34.3 % بالسعودية ثم عمان 28.9 % ، ولعل سبب ارتفاع النسبة بالسعودية ان معظم الهجرة هي أسرية ومستقرة مما افسح المجال للزيادة الطبيعية لهذه الفئة ، كما يلاحظ ان ادنى نسبة لهذه الفئة في قطر 15.2 % ثم الإمارات 19.3 % ، ويعود سبب الإنخفاض النسبي لهذه المنطقة وبالاخص لهاتين الدولتين الى تدفق العمالة الوافدة الى بلدان الخليج العربية ، ومعظمهم من فئة (15 - 49) والتي تضم الشباب غير المتزوجين والناضجين (الكبار) . وبالطبع لو درس التوزيع السكاني للمواطنين فقط لهذه البلدان لكان التوزيع السكاني لها مشابهة للبلدان العربية الأخرى ، اي ان تدفق الوافدين وبأعداد ماهرة غيرت بالتركيب السكاني لبلدان الخليج العربية .

كما يلاحظ ان الفئة العمرية الشابة (15 - 24) سنة لبلدان الخليج العربي والتي تقدر بـ 6.6 مليون نسمة وهذا ما يعادل نسبة 17.3 % من إجمالي السكان ، تنخفض عن مثيلتها في البلدان العربية الأخرى والمقدرة بـ 21.0 % ويعود ذلك ايضا لتدفق العمالة الأجنبية المتميزة بحيوية الشباب والناضجين وقلة العنصر النسوي فيها .

اما الفئة الهامة والتي تشكل أكبر الفئات السكانية أفرادا فهي (25 - 49) سنة والتي تشكل ما يقارب 49.7 % اي ما يقارب نصف سكان بلدان الخليج العربية ، حيث يقدر عدد افراد هذه الفئة بـ 19 مليون نسمة بينما تقدر بالبلدان العربية الغير نفطية بـ 29.8 % .

كما انها اكثر ارتفاعا من مثيلاتها في البلدان الأوروبية والأسبوية المتقدمة ، حيث تقدر نسبة هذه الفئة في اندونيسيا بـ 37.5 % وفي اليابان 33.5 % وفي المانيا 36.1 % وفي

إيطاليا 37.5 % وفي اسبانيا 40.5 % ، علما بأن البلدان الاوروبية يغلب عليها سمة الشيخوخة اي كبر حجم السكان في هذه الفئة وما يليها من الفئات السكانية.

كما يلاحظ تقارب التوزيع النسبي للفئات الأخرى في بلدان الخليج العربي وهي (50 - 59) سنة و أكثر من 60 سنة مع البلدان العربية الأخرى ويعود السبب ان السكان الذين يشكلون هذه الفئات في كلا المجموعتين هم من المواطنين ويقل تأثير العناصر الوافدة بها بسبب قلة أعدادهم ،ويقدر عدد أفراد هذه الفئات بما يقارب 3.7 مليون نسمة .

ثانيا : القوى العاملة العربية

يعني مصطلح القوى العاملة⁶ كل الأشخاص من الجنسين بالفئة العمرية (15 – 65) سنة الذين يمثلون عرضا للعمل من انتاج السلع والخدمات الإقتصادية حسب نظم الحسابات القومية للأمم المتحدة خلال فترة إسناد زمنية وهي فترة جمع البيانات ، ويشمل هذا المصطلح المستخدمين الذين يعملون والذين يعتبرون من العاملين حتى لو كانوا يمارسون العمل لحظة حصر البيانات ، والبطالة - العاطلون عن العمل بأنواعها المختلفة .

1- نمو القوى العاملة :

من واقع بيانات الكتاب الدوري لإحصاءات العمل لعام 2009 ، قدرت نسبة القوى العاملة الخام (السكان النشيطون إقتصاديا) في البلدان العربية من إجمالي السكان 31.92 % عام 2007 ، اي ما يقارب 107 مليون شخص اي بحدود ثلث سكان البلدان العربية منهم حوالي 32 مليون من الأناث.

وتشير التقديرات الى انخفاض حجم العمالة في البلدان العربية نسبة إلى السكان عن الحجم العالمي المماثل للعمالة حيث يقدر معدل القوى العاملة الخام العالمي ما يقارب 47.12 % من إجمالي السكان ، كما تبلغ النسبة 46.1 % في البلدان النامية ، وتعود أسباب انخفاض حجم القوى العاملة العربية إلى عوامل متعددة منها تحسن المستوى الصحي والبيئي في البلدان العربية مما أدى الى ارتفاع عدد السكان وخاصة في الفئة العمرية (0 - 15) ، وكذلك الى طول فترة بقاء الدارسين على مختلف المراحل التعليمية والى ضعف مساهمة المرأة بالنشاط الإقتصادي اي عدم إنخراطها في القوى العاملة .

كما تشير البيانات الى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة الخام⁷ في مجمل البلدان العربية ، حيث قدر متوسط نمو القوى العاملة السنوي للفترة (1995 - 2005) بـ 3.4 % وهو أعلى من مثيلاته في البلدان المتقدمة .

⁶ التوصيات الدولية حول إحصاءات العمل الدولية - تعريب منظمة العمل العربية .
⁷ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .

أما معدلات نمو القوى العاملة للبلدان العربية بشكل فردي فيلاحظ ان هناك بلدان تتصف بمعدلات نمو مرتفعة للقوى العاملة مثل السعودية 6.6% لإجمالي السكان ، تليها كل من الاردن 5.3% والكويت 5.3% ثم سوريا 4.1% ، واليمن 3.9% وعمان 3.8% والعراق 3.6% ... وهناك تسعة بلدان عربية ذات معدلات منخفضة لنمو القوى العاملة لا تتجاوز معدلات 2.9% ، أعلاها مصر 2.9% وأدناها قطر 1.8% .

وتتفاوت معدلات النمو للقوى العاملة الخام في عام 2007 بين البلدان العربية الخليجية والبلدان العربية الأخرى .

ففي **البلدان العربية غير النفطية** والتي تكون اما مصدرة للعمالة مثل مصر والمغرب وسوريا وتونس ... او بلدان مصدرة ومستقبلة للعمالة في آن واحد مثل الاردن ولبنان ... تتراوح نسبة القوى العاملة من السكان ما بين ادنى معدل في اليمن 21.5% وأعلى معدل في المغرب 35.02% .

أما في البلدان العربية الخليجية يلاحظ إرتفاع نسبة القوى العاملة الى إجمالي السكان فيها الى مستويات قياسية والتي تتراوح ما بين أدنى معدل في السعودية 34.29% وأعلى معدل في البحرين 72.41% تليها قطر 67.51% ، وتعود اسباب انخفاض معدلات حجم القوى العاملة في بعض بلدان الخليج العربية الى ارتفاع السكان الوطنيين في السعودية وعمان ، كما تعود نسبة إرتفاع معدلات القوى العاملة في بقية بلدان الخليج العربية الى ارتفاع تدفق الوافدين وخاصة ممن في سن العمل وتتجاوز اعدادهم عدد السكان الوطنيين في بعض تلك البلدان .

2- معدلات المشاركة للقوى العاملة :

تشير البيانات الواردة بالكتاب الإحصائي جدول (1 - 2) الى أن معدلات المشاركة الفعلية للقوى العاملة للجنسين لمجموع البلدان العربية في عام 2007 قدرت بـ 53.30% .

أما **معدلات المشاركة (15 سنة فأكثر) الفردية للبلدان العربية** لنفس السنة ، فهي تتراوح بين أدناها في الاردن واليمن 39.8% ، تليها تسعة بلدان معدلات المشاركة فيها ما بين 40% و 49% هي (تونس ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، لبنان ، مصر ، موريتانيا ، ليبيا) ، تليها اربعة بلدان معدلات المشاركة فيها ما بين 50% وحتى 60% هي (السعودية ، السودان ، عمان ، المغرب) ، تليها ستة بلدان ذات معدلات مشاركة عالية هي (الإمارات والبحرين وجيبوتي والصومال وقطر وأخيرا الكويت) .

كما ويلاحظ بأن **معدلات المشاركة الفعلية للذكور** لنفس الفئة العمرية ، فهي لمجموع البلدان العربية تقدر بـ 72.60% .

أما معدلات المشاركة الفردية للذكور ، فهناك سبعة بلدان تتراوح معدلات المشاركة فيها للذكور ما بين 64.0 % و 69.5 % ، هي (الأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان والمغرب واليمن) ، تليها تسعة بلدان معدلات مشاركة الذكور فيها تتراوح ما بين 71.0% و 79.0 % هي (جيبوتي والسعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وعمان وليبيا ومصر) ، وأخيرا هناك بلدان ذات معدلات مشاركة مرتفعة للذكور تتراوح ما بين 80 % وحتى 95.0 % هي (الإمارات والبحرين والكويت وقطر) .

أما **معدلات المشاركة الفعلية للإناث** لنفس الفترة فهي تتسم بالإنخفاض الشديد مقارنة بالمستويات الدولية والإقليمية ، بالرغم من تحسن معدلات المشاركة للإناث والتي قدرت بـ 24.2 % لمجموع الإناث في البلدان العربية ، إلا ان هذا المعدل أدنى من معدلات المشاركة للإناث في **البلدان المتقدمة او ذات الظروف المشابهة** إقتصاديا وإجتماعيا للبلدان العربية ، فعلى سبيل المثال فقد تجاوزت نسبة 47. % في فرنسا والمانيا والنمسا والدنمارك وقبرص وافغانستان وماليزيا والفلبين ، و تجاوزت نسبة 50.0% في بلدان اليابان وأستراليا وبريطانيا والبرتغال وسنغافورا كما تجاوزت نسبة 60 % وحتى 85.5 % في اثيوبيا وكينيا وأنجولا وتايلند وفيتنام والصين وكوريا .

وعودة لحالات مشاركة الإناث بالنشاط الاقتصادي نجد أن هناك بعض البلدان العربية قد تحسن فيها مستوى تشغيل الإناث خلال العقدين المنصرمين ، حيث ارتفعت معدلات المشاركة في عام 2007 عن فترة المقارنة في العقدين الأخيرين وخاصة في عام 1995 ، ففي البحرين كان معدل مشاركة الإناث في عام 1995 مايقارب 30.9 %⁸ ارتفع الى 38.4 % عام 2007 ، كما ارتفع في العراق من 16.5 % الى 20.69% ، وفي الكويت ارتفع من 43.3 % الى 55.51 % ، وفي السعودية ارتفع من 17.6 % الى 18.57 % وفي مصر ارتفع قليلاً من 21.6 % الى 22.3 % .

كما أن هناك بعض البلدان مثل الأردن حيث **استقر معدل المشاركة للإناث** فيها حول 14.7 % وفي مصر بحدود 22.30 % والسودان 32.25 % خلال العقدين المنصرمين كما يلاحظ بأن هناك بلدان عربية تراجع فيها معدلات المشاركة للإناث خلال فترة المقارنة ففي سوريا تراجعت من 26.0 % عام 1995 الى 14.41 % عام 2007 ، وفي الصومال تراجعت من 63.4 % الى 35.21 % ، وفي لبنان تراجعت من 23.7 % الى 20.40 % ، وفي اليمن من 28.2 % الى 9.6 % .

ولعل من اسباب هذا (التراجع أو الركود) التراجع بمعدلات المشاركة للإناث خلال العقدين السالفي الذكريعود الى عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي وخاصة للبلدان المصدرة للعمالة بسبب تداعيات حربي الخليج وعودة الملايين من العاملين وأسره في تلك البلدان

الى بلدانهم الأصلية مثل اليمن والاردن وفلسطين والسودان ومصر... وهجرة الملايين من العراقيين داخل العراق وخارجه الى البلدان المجاورة خاصة ، وبعض بلدان العالم عامة ، كما وأن من أسباب ضعف المشاركة للأنثى عدم الإستقرار والحروب في لبنان والسودان ، والإعتداءات المتكررة لليهود ضد الفلسطينيين ولبنان ، بالإضافة الى أسباب أخرى ادت الى ضعف النمو الإقتصادي وخاصة بالبلدان العربية غير النفطية والأكثر سكانا والمصدرة للعمالة . ولربما تكون إختلاف المفاهيم المستخدمة واسلوب جمع ومعالجة البيانات واستخراج المؤشرات الإحصائية في فترتي المقارنة في البلدان العربية هو من اسباب هذا التباين ايضاً .

وعموما فهناك سبعة بلدان عربية متدنية المشاركة للأنثى عام 2007 ، حيث تقدر نسبة المشاركة فيها أقل من 19 % وهي اليمن ، عمان ، فلسطين ، الاردن ، سوريا ، الجزائر ، السعودية ، تليها خمسة بلدان أخرى تتراوح فيها نسبة المشاركة للأنثى ما بين 20% و 29 % هي تونس ، العراق ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، تليها بقية البلدان العربية تكون فيها معدلات المشاركة للأنثى مرتفعة أكثر من 30% منها الكويت 55.5% وقطر 49.30% .

إن ضعف معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان العربية (24.02 %) والذي مازال في الحدود المتدنية في سوق العمل ، يؤكد على ان هناك طاقات بشرية هائلة وخاصة من الأنثى ما زالت خارج سوق العمل تفوق هذا المعدل ، ويتطلب تفعيلها وحثها على الإنخراط بسوق العمل بأهمية بالغة ، وضرورة تنفيذ إستراتيجيات وسياسات لدعم التشغيل وخلق فرص عمل لكلا الجنسين وخاصة للإناث ، فقد سبق الإشارة الى أن بعض البلدان ذات الظروف المشابهة بلغت فيها نسبة المشاركة بسوق العمل أكثر من ضعف المعدل بالبلدان العربية وهذا الجهد قد يفوق ظروف وإمكانيات معظم البلدان العربية ، مما يتطلب تظافر الجهود العربية للنهوض بسوق العمل العربية بشكل يحقق التنمية المنشودة التي تستوعب كامل الطاقات البشرية في الوطن العربي آخذين بنظر الإعتبار الارتفاع السنوي للسكان ، حيث أن معدلات النمو السكاني السنوي في البلدان العربية من أعلى المستويات العالمية والتي تفوق معدلات نمو القوى العاملة .

3- خصائص القوى العاملة الإقتصادية والمهنية والحالة العملية

1- الخصائص الإقتصادية للقوى العاملة العربية : يشير الجدول (2 - 4) من الكتاب الدوري الإحصائي لعام 2009 الى الخصائص الإقتصادية للقوى العاملة العربية عام 2007 ، فعلى صعيد مجمل البلدان العربية يلاحظ أن قطاع الخدمات يحظى بالمرتبة الأولى حيث يستوعب 19.6% من القوى العاملة ، يليه بالمرتبة الثانية قطاع الزراعة بنسبة 16.1 % من القوى العاملة وفي المرتبة الثالثة المتعطلون بنسبة 15.6 % وفي المرتبة الرابعة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 14.1% ثم التشييد والبناء بنسبة 12 %

ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.49 % ثم قطاع التأمين والتمويل والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 5.09 % والنقل والتخزين 5.04 % ، وأخيرا التعدين بنسبة 1.1 % .

اما بالنسبة الى الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية للدول العربية على شكل مجموعات ، فنجد ان قطاع الزراعة يشكل الأهمية الأولى في بلدان (الاردن والبحرين والجزائر والسعودية وسوريا والعراق وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا واليمن) كما يشكل المرتبة الثانية من الأهمية في بقية البلدان العربية باستثناء تونس وجيبوتي .

كما نلاحظ ان قطاع الزراعة يشكل الأهمية الأولى لبلدان (السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن) ، ويشكل المرتبة الثانية في (سوريا والجزائر والعراق) والمرتبة الثالثة في (فلسطين وتونس) .

ويشكل قطاع التشييد المرتبة الأولى في (الإمارات وقطر) والمرتبة الثانية من الأهمية في (عمان) ، والمرتبة الثالثة في (البحرين وجيبوتي والكويت) ، اما قطاع التجارة فيشكل المرتبة الثانية في (الاردن والبحرين وجيبوتي وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا ثم المرتبة الثالثة في بقية البلدان العربية) .

ويأتي قطاع الصناعات التحويلية ليشكل الأهمية الأولى في جيبوتي ثم المرتبة الثانية في تونس والثالثة في (الاردن والصومال ولبنان وموريتانيا) والمرتبة الرابعة في الإمارات والبحرين والسودان وعمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب) .

اما بقية القطاعات (التعدين والكهرباء) فهي بالمرتبات الأخيرة حيث أنها لاتستوعب إلا العدد القليل من القوى العاملة .

ب- الخصائص المهنية للقوى العاملة

تشير بيانات الفصل الثاني / جدول (2 - 6) من الكتاب الدوري لإحصاءات العمل لعام 2009 الى توزيع القوى العاملة في البلدان العربية حسب الأقسام الرئيسية للمهن الرئيسية ، حيث تحظى المهن الإنتاجية بالمرتبة الأولى بنسبة 28.2 % ، تليها المهن الزراعية بنسبة 17.1 % ، وفي المرتبة الثالثة المهن التجارية والخدمية بنسبة 16.3 % ، وفي المرتبة الرابعة تأتي المهن العلمية والفنية بنسبة 13.3 % ، وتأتي المهن الكتابية بالمرتبة الخامسة بنسبة 6.9 % ، والمهن الإدارية العليا والإشرافية بالمرتبة السادسة بنسبة 4.4 % .

وبالنظر الى الأهمية النسبية للمهن الرئيسية على مستوى البلدان العربية بشكل فرادى ، فنجد أن المهن الإنتاجية تشكل المرتبة الأولى في إحدى عشر بلداً هي (الاردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسوريا وعمان وفلسطين وقطر ولبنان واليمن) ، كما تشكل

المرتبة الثانية في خمسة بلدان هي (السعودية والعراق وليبيا ومصر والمغرب) والثالثة في (جيبوتي والسودان وموريتانيا) والمرتبة الرابعة بالكويت .

أما المهن الزراعية فهي تشكل المرتبة الأولى في ستة بلدان هي (السودان والصومال والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا) يليها في المرتبة الثانية بلدان (جيبوتي وسوريا واليمن) وتحظى تونس بالمرتبة الثالثة ، ثم كل من الجزائر وعمان وفلسطين بالمرتبة الرابعة ، والاردن والكويت بالأهمية الخامسة .

أما في قطاع التجارة والخدمات فتحظى بالأهمية الأولى كل من (تونس وجيبوتي والكويت) وفي المرتبة الثانية كل من (البحرين والصومال وعمان وموريتانيا) ، وفي المرتبة الثالثة (الاردن والإمارات والجزائر وسوريا والعراق وفلسطين وقطر) وبقية البلدان العربية بالمرتبة الرابعة .

أما في المهن العلمية والفنية والإدارية فتحظى ليبيا بالمرتبة الأولى ، وفي المرتبة الثانية كل من الاردن وفلسطين وفي المرتبة الثالثة كل من السعودية وعمان والكويت ومصر واليمن ، وتحظى بالمرتبة الرابعة كل من الإمارات والبحرين وسوريا ولبنان وتونس والجزائر .

أما المراتب المتأخرة للأهمية للبلدان العربية فهي في المهن الكتابية والمديرين .

ج- توزيعات القوى العاملة العربية حسب الحالة العملية :

كما تبين بيانات الفصل الثاني / جدول (2 - 7) من الكتاب الدوري لإحصاءات العنمل لعام 2009 الأهمية النسبية لتوزيعات القوى العاملة حسب الحالة العملية ، حيث تشير البيانات أن العاملون بأجر يستوعب معظم القوى العاملة في البلدان العربية بشكل إجمالي ويشكل ما نسبته 60.3 % من القوى العاملة ، يليه العاملون لحسابهم حيث يشكلون نسبة 17.5 % ، ثم الذين يعملون بدون أجر بنسبة 13.5 % ويأتي بالمرتبة الأخيرة أصحاب الأعمال بنسبة 5.6 % .

أما من حيث المقارنات الفردية للبلدان العربية فنجد ان العاملون بأجر يشكلون المرتبة الأولى في جميع البلدان العربية باستثناء السودان والعراق حيث يشكلان فيهما المرتبة الثانية . ويتباين معدل العاملون بأجربين البلدان العربية فهناك بلدان يتراوح فيه المعدل ما بين 84.1 % وحتى 99.4 % مثل قطر والبحرين والكويت والإمارات والسعودية وعمان والاردن، تليها بلدان يتراوح فيها معدل العملون بأجر ما بين 50 % وحتى 70 % هي تونس وليبيا ومصر ولبنان ، أما بقية البلدان العربية فيتراوح معدل العاملين بأجر ما بين 30 % وحتى 49 % .

كما يشكل العاملون لحسابهم الخاص المرتبة الثانية من الأهمية لبلدان الاردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية وسوريا وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا واليمن ، والأهمية الثالثة لبلدان البحرين وجيبوتي والصومال والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا ، ويشكل أصحاب الأعمال الأهمية الثالثة في بلدان الاردن والإمارات وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان والأهمية الرابعة للتشغيل في بلدان جيبوتي والسودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين والمغرب وموريتانيا واليمن .

وتحظى العراق بالمرتبة الأولى للذين يعملون لدى الأسرة بدون أجر ، يليها بالمرتبة الثانية بلدان جيبوتي والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا . وتقع بلدان الجزائر والسودان وفلسطين واليمن بالمرتبة الثالثة .

د- توزيعات القوى العاملة العربية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومقارنتها بسنوات مقارنة :

قدرت نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعي في مجمل البلدان العربية⁸ عام 2005 بـ 28.7 % ، وهي أدنى من مؤشرات عام 1995 والتي قدرت بـ 33.6 % ، ثم انخفضت الى 29.5 % في عام 2003، وهذا يعني الإنحدار المتواصل للقطاع الزراعي بتشغيل العمالة وعزوف العمل في هذا القطاع بسبب قلة دخلة والمشاكل الزراعية المتعددة التي يواجهها المزارعين ، والى الرغبة الكامنة لدى الشباب خاصة للهجرة نحو المدن ، أو الهجرة نحو الخارج بحثا عن المعيشة المريحة والمغريات الأخرى المتوفرة في المدن أو التي يمكن ان توفرها الهجرة مستقبلاً ، وكذلك لكون ظروف العمل ودخول المهن الأخرى غير الزراعية أكثر جاذبية من دخول المهن الزراعية

اما في القطاع الصناعي فقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه 16.3 % ، وهي ايضا منخفضة بالمقارنة مع بيانات 1995 والتي قدرت بـ 19.5 % ، وتوالي الإنخفاض في عام 2003 الى 17.5 % وهذا ايضا يعني ان القطاع المتبقي وهو قطاع الخدمات اصبح الأكثر جاذبية للقوى العاملة .

ويؤكد هذا الإستنتاج ان نسبة العمالة في قطاع الخدمات ارتفعت من 47.01 % عام 1995 الى 53.0 % عام 2003 والى 55.0 % عام 2005 .

⁸ - المصدر
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 .

كما يلاحظ ان قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى من حجم العمالة المستخدمة فيه والتي تقدر بـ 59 مليون عامل ، يليه القطاع الزراعي حيث يقدر حجم العمالة فيه ما يقارب 30.7 مليون عامل ، وأخيرا القطاع الصناعي الذي يشغل ما يقارب 17.3 مليون عامل .

وبالمقارنة الفردية بين الدول العربية نجد ان هناك بلدان عربية ارتفعت فيها نسبة تشغيل القوى العاملة هما السعودية والكويت ، اما بقية البلدان العربية فقد انخفضت فيها نسبة التشغيل بقطاع الخدمات بالمقارنة مع بيانات عام 1995 .

اما في القطاع الصناعي فنجد أن هناك بلدان عربية ارتفعت فيها نسبة المشاركة للقوى العاملة بالمقارنة مع بيانات عام 1995 ، وهما قطر والكويت ، اما بقية البلدان فقد انخفضت فيها نسبة مشاركة القوى العاملة .

اما في القطاع الخدمي فمن البديهي ان ترتفع فيه نسبة المشاركة من القوى العاملة في معظم البلدان العربية بإستثناء قطر والكويت كما تؤكد ذلك البيانات المتاحة.

4- اوضاع الإستخدام في البلدان العربية:

الإستخدام يعني كل الأشخاص من الجنسين الذين بلغو سن العمل (15 - 65 سنة) والذين يعملون مقابل أجر او في الوظيفة ولكنهم لا يعملون او يعملون لحسابهم الخاص او لدى الأسرة ، ويشكلون الجزء الرئيسي لذوي النشاط الاقتصادي . كما أنهم يمثلون - مجمل القوى العاملة النشطة ناقصا البطالة - .

تقدر نسبة المستخدمين في البلدان العربية مايقارب 85.00 % من حجم القوى العاملة ، اي ما يقارب 91 مليون مستخدم من الجنسين منهم ما يقرب 70 مليون من الذكور ، وما يقارب من 21 مليون من الإناث اي بنسبة 23.00 % .

وتشير بيانات الفصل الثالث الوضع التفصيلي لتوزيعات المستخدمين من الجنسين ، حيث تم توزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية وكذلك حسب المجموعات الرئيسية للمهن كما تم تناولها بالتفصيل حسب القطاعات الرئيسية الاقتصادية بشكل قطاعي ، ولا تختلف التوزيعات النسبية للمستخدمين عن التوزيعات النسبية للقوى العاملة ، وبذا تتوافق الخصائص التحليلية المتناولة في القوى العاملة مع الخصائص التحليلية للمستخدمين ، سواء من ناحية معدلات نمو المستخدمين ، او معدلات المشاركة للمستخدمين .

وتشير بيانات 2007 أن الذكور يمثلون الجزء الأعظم من إجمالي المستخدمين ، وتبلغ أعلى نسبة منهم في اليمن 91.0 % ، تليها الصومال 90.0 % ، وأدنى نسبة لإستخدام الذكور في السودان 68.0 % وموريتانيا 71.0 % ، ثم المغرب 72.0 % ، اما بقية البلدان العربية فنتراوح نسبة استخدام الذكور فيها ما بين 76 % و 88.0 % ، وهذا يعني إنخفاض

نسبة الإستخدام من الإناث بشكل عام في جميع البلدان العربية ، حيث أن أعلى نسبة استخدام للإناث في موريتانيا 29.0 % والمغرب 28.0 % والسودان 32.0 % . وبالرغم من تدني نسبة إستخدام الأناث في البلدان العربية إلا أن نسبة تطورها محدود ، فبالمقارنة مع بيانات 2001 نجد أنها اتخذت وضع الثبات في كل من اليمن وموريتانيا ولبنان والسودان والصومال وجيبوتي وتونس والبحرين والإمارات ، وارتفعت بنسبة 8 % في الاردن و 7.0 % في ليبيا و 4.0 % في سوريا و 3.0 % في قطر، وانخفضت بنسبة 2.0 % في مصر والمغرب و 3.0 % في فلسطين والجزائر .

5- العاطلون عن العمل :

العاطلون عن العمل هم جميع الأشخاص من الجنسين (الذكور والأناث) داخل الفئة العمرية (15 - 65) سنة الذين كانوا خلال فترة الإسناد - فترة جمع البيانات كيوم واحد أو إسبوع واحد - دون عمل اي لم يكونوا يمارسون عملا بأجر أو عملا لحسابهم الخاص ، ولكنهم كانوا مستعدين للعمل خلال فترة الإسناد ويبحثون عنه بخطوات عملية ، كالبحث عن العمل لدى المؤسسات او التسجيل لدى مكاتب الإستخدام او الإعلان عن رغبتهم بالعمل بوسائل الإعلان المختلفة .

حجم ومعدلات البطالة :

وتشير بيانات الفصل الرابع من الكتاب الدوري لإحصاءات العمل لعام 2009 أوضاع البطالة وتوزيعاتها المختلفة في البلدان العربية .

حيث قدر حجم المتعطلين في البلدان العربية عام 2007 بـ 14.5 مليون عاطل عن العمل من الجنسين وبمعدل يقترب من 14.37 % ، ويلاحظ أن هذا المعدل أعلى من المعدل النسبي للأعوام (2004 - 2006) والذي قدر بـ 14 % .

ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات البطالة على المستوى الدولي حيث أن معدل البطالة العالمي لعام 2007 بلغ 6.0 % ، وبلغ لبلدان وسط وجنوب أوروبا وبلدان الإتحاد السوفياتي سابقا عام 2008 ما يقارب 8.8 % وفي منطقة شرق آسيا - الدول الآسيوية حديثة التصنيع 3.8 % ، وفي الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية 7.3 % .

كما قدر عدد العاطلين عن العمل في العالم في عام ما يقارب 179 مليون عاطل عن العمل ، وبذا تقدر نسبة العاطلين العرب 7.8 % من العاطلين في العالم بينما نسبة حجم السكان العرب الى حجم السكان في العالم يقترب من نسبة 4.9 % . وهذا يشير الى أمور خطيرة من أهمها فشل تنفيذ استراتيجيات وسياسات لتنمية الموارد البشرية العربية بشكل عام ، وعدم تحقيق معدلات تنموية إقتصادية تضيق هذه التباين .

وبالنظر الى البلدان العربية نجد ان هناك بلدان عربية تتصف بإنخفاض نسبة البطالة فيها مثل بلدان الخليج العربية حيث تتراوح نسب البطالة ما بين أدناها في الكويت 1.33 % وأعلىها في السعودية 5.4 % تليها ثلاثة بلدان حيث بلغت نسب البطالة في سوريا 8.4 % وفي مصر 8.9 % والمغرب 9.6 % ، وهناك ستة بلدان عربية هي بلدان الاردن وتونس والجزائر والسودان ولبنان وليبيا واليمن تتراوح فيها نسب البطالة ما بين أدناها 13.1 % وحتى 18.5 % ، وأخيرا هناك خمسة بلدان تتميز بارتفاع حاد بنسب البطالة ما بين 21.5 % وحتى 53.3 % وهي بلدان فلسطين والعراق والصومال وجيبوتي وموريتانيا .

وتبين بيانات البطالة أن نسبة البطالة لدى الأناث لعام 2007 قدرت بـ 26.0 % من إجمالي العاطلين وهو ما يقارب 4.27 مليون عاطلة عن العمل في البلدان العربية ، وبذا تكون نسبة الذكور العاطلين عن العمل تقترب من 74.0 % من إجمالي العاطلين عن العمل وهو ما يقارب 12.13 مليون عاطل عن العمل .

ولمعالجة ظاهرة البطالة المتفاقمة ينبغي ان تتكاتف البلدان العربية لإيجاد فرص عمل سنوية ما بين (4 الى 5.5 مليون) في البلدان العربية وذلك لاستيعاب البطالة الجارية ولمواجهة الزيادة المستقبلية في عرض العمل⁹

وتشير البيانات ايضا أن معدلات البطالة بين الأناث من مجموع الأناث العاملات هي أعلى منها بين بطالة الذكور بالنسبة للذكور العاملين ، ففي السنوات (2003 وحتى 2008) تميزت بارتفاع نسبة البطالة للأناث ما بين أدناها 28.8 % في عام 2003 وأعلىها 25.9 % في عام 2005 ، كما بلغت نسبة 24.4 % في عام 2008¹⁰ .

بيما نسبة بطالة الذكور إنخفضت من 13.4 % عام 2003 الى 10.10 % عام 2008 وعلى سبيل المثال في الإمارات ارتفعت نسبة البطالة للأناث من 2.6 % عام 2001 الى 6.1 % عام 2006 بينما للذكور إرتفعت لنفس الفترة من 2.2 % الى 2.6 % .

وفي تونس ارتفعت نسبة البطالة للأناث من 16.2 % عام 2001 الى 17.8 % عام 2007 وللذكور انخفضت من 14.8 % عام 2001 الى 12.8 % عام 2007 .

وفي الجزائر انخفضت نسبة بطالة الأناث من 31.4 % عام 2001 الى 18.10 % عام 2004 و للذكور انخفضت من 27.0 % عام 2001 الى 17.5 % .

وفي السعودية انخفضت نسبة بطالة الأناث من 17.46 % عام 2000 الى 13.21 % عام 2007 و بطالة الذكور من 6.77 % الى 4.25 % خلال فترة المقارنة .

⁹ - إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل - الدوحة / دولة قطر 15-16/11/2008 .
¹⁰ - المصادر الإحصائية الرسمية في البلدان العربية .

بينما في سوريا ارتفعت نسبة بطالة الأناث من 21.8 % عام 2001 الى 25.67 % عام 2007 وبطالة الذكور انخفضت من 8.1 % الى 5.21 % خلال نفس الفترة .

وفي العراق ارتفعت نسبة بطالة الأناث من 16. % عام 2003 الى 22.6 % عام 2006 بينما انخفضت نسبة البطالة للذكور لنفس الفترة من 30.20 % الى 16.16 % .

وفي فلسطين ارتفعت نسبة بطالة الأناث من 17. % عام 2002 الى 21.7 % عام 2008 وانخفضت للذكور لنفس الفترة من 33.5 % الى 22.7 % .

وفي مصر انخفضت نسبة بطالة الأناث من 22.7 % عام 2000 الى 24.3 % عام 2005 وانخفضت للذكور من 9.0 % عام 2000 الى 6 % عام 2007 .

وفي المغرب انخفضت نسبة بطالة الأناث من 12.5 % عام 2001 الى 9.8 % عام 2008 وانخفضت للذكور بنفس النسبة .

وبالمقارنة مع بعض البلدان العالمية نجد ان نسبة بطالة الأناث في كوبا بلغت عام 2006 2.2 % وفي السلفادور بلغت 3.9 % ، وفي اذربيجان 1.3 % ، وفي الصين 4.2 % وفي ايران 17.0 % ، وفي كوريا 2.9 % ، واليابان 3.9 % ، وفي باكستان 6.2 % وفي تايلند 1.1 % ، وسيريلانكا 9.6 % . وهذه المقارنات تظهر ضعف تشغيل المرأة العربية عموما حتى بالمقارنة مع البلدان المناظرة لها وعدم نجاح السياسات المتبعة لترغيب وتحفيز المرأة للدخول بأسواق العمل العربية .

ولا بد من الإشارة أن اختلاف استعمال المفاهيم والتعاريف لمصطلحات إحصاءات العمل وعدم الإلتزام بالمفاهيم الدولية ، كتوسيع الفئة العمرية للداخلين في القوى العاملة ، مثل استعمال الفئة العمرية (10 سنة أو 12 سنة بدل 15 سنة) ، او تغيير الحد الأعلى لسن العمل ، أقل من 65 او أكثر من 65 سنة ، او تقصير فترة الإسناد الزمنية او تطويلها ، او عدم الإلتزام بالتعاريف الدولية المحددة لكل مفهوم من المفاهيم المستعملة، في السكان والقوى العاملة والأستخدام والبطالة وغيرها من المسميات سوف تظهر بيانات ومؤشرات مشوهة لاتعبر عن واقع القوى العاملة ولا تصلح للمقارنات العربية والدولية .

البطالة حسب المستويات التعليمية :

تشير البيانات ايضا ان معدلات البطالة لعام 2008 تتفاقم كلما ارتفع المستوى التعليمي ، ففي الاردن على سبيل المثال بلغت نسبة المتعطلين من الأميين ما يقارب 7.0 % ، وأقل من المستوى الثانوي 12.1 % ، والحاصلين على الثانوية 9.9 % ، وفي الدبلوم المتوسط 12.6 % والمرحلة الجامعية فأكثر 15.50 % ، وفي العراق بلغت نسبة البطالة لنفس السنة

بين الأميين 16 % ، والحاصلين على الشهادة الإبتدائية 18.3 % ، والحاصلين على الشهادة الجامعية 20. % ، وفي مصر قدرت نسبة المتعلمين من الأميين 0.5 % ، وبين الحاصلين على مؤهل متوسط 15.0 % ، والحاصلين على مؤهل أقل من الجامعي 14.2 % ، والحاصلين على المؤهل الجامعي 17.3 % . ويؤكد ما أشرنا اليه بطالة المتعلمين في سوريا فبطالة الذين يقرؤون قدرت بـ 12 % وبين الحاصلين على الإبتدائية 38.9 % والإعدادية 15.8 % والحاصلين على المؤهل الثانوي 18.7 % والحاصلين على المؤهل الجامعي 6.0 % .

بطالة الشباب :

تشير بيانات 2007 بأن معدلات البطالة بين الشباب (15 – 24) سنة أعلى من الفئات العمرية الأخرى فقد قدرت نسبة بطالة الشباب في الأردن بـ 76.04% وفي الجزائر 43.23% ، وفي السعودية 50.9% وفي الإمارات 44.15% .

وفي العراق قدرت نسبة بطالة الشباب 54.19 % ، وفي قطر بلغت 37.45 % ، وفي المغرب بلغت نسبة بطالة الشباب 43.36 % ، وفي لبنان 65.25 % ، وفي سوريا بلغت نسبة بطالة الشباب 56.86 % ، وفي مصر 71.798 % ، وفي ليبيا 72.76 % وفي السودان 57.26 % وتونس 51.26 % في اليمن 73.26 % .

كما قدرت نسبة بطالة الشباب لمجمل الطالة في البلدان العربية في عام 2007 ما يقارب 54.18 % ، بينما معدل بطالة الشباب في العالم بحدود 14.40 % وبلغت في بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 25.60 % ولمنطقة شبه الصحراء الأفريقية 21.1 % ولدول جنوب آسيا 16.4 % وفي دول أمريكا اللاتينية والكاربيبي 16.0 %¹¹ .

الهجرة والتنقل :

تعرف الهجرة بأنها التغير الدائم أو شبه الدائم للإنسان لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة أو العمر أو الجنس،

ويعنيها في هذا المجال هجرة القوى العاملة سواء العربية حيث تسمى تنقل القوى العاملة أن كانت بين البلدان العربية، أو هجرة القوى العاملة العربية أن كان مقصدها خارج البلدان العربية، أو هجرة القوى العاملة الأجنبية نحو البلدان العربية حيث تسمى بالعمالة الوافدة.

أن البيانات التي تم حصرها عن الهجرة في البلدان العربية ذات علاقة بالعمالة العربية المتنقلة ، والعمالة الأجنبية الوافدة.

¹¹ - نشرة إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية 2006- منظمة العمل العربية .

أما بيانات هجرة العمالة العربية نحو خارج البلدان العربية فهي غير متاحة للنشر أو لضعفها ، أو لأنها بيانات غير صالحة للنشر. لذا فيبانات الكتاب الدوري لإحصاءات العمل المنشورة بالفصل السابع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع بالنسبة إلى مصدرها وهي :-

1- **بلدان عربية مصدرة للعمالة** : أي أن السمة الأساسية لحراك العمالة في هذه البلدان فيها يميل نحو الخارج ومن هذه البلدان (مصر، تونس، سوريا، اليمن، موريتانيا، المغرب، السودان، فلسطين، العراق).

وتشير البيانات لهذه البلدان أن العمالة غير الوطنية فيها قليلة العدد بالنسبة للعمالة الوطنية، حيث بلغت في مصر عام 2007 ما يقارب 20198 عامل نسبة العمالة ، العربية منها 39%، وفي سوريا 4630 عامل نسبة العمالة العربية منها 73.6%، وفي اليمن بلغت في عام 2006 ما يقارب 14111 عامل نسبة العاملين منهم لأول مرة 36% ومما جدر ذكره أن هناك عمالة أجنبية وافدة غير محسوبة تكون إما في إطار الهجرة غير الشرعية أو ضمن مخيمات اللاجئين في السودان واليمن ومصر وغيرها من البلدان ، وربما تجاوزت هذه الإعداد المليون.

2- **بلدان عربية مستقبلة ومصدرة للعمالة** : مثل الأردن حيث استقبلت في عام 2008 ما يقارب 303325 عامل أغلبهم من المصريين والعرب وبنسبة 70%، وفي لبنان قدر عدد العمالة الوافدة 107561 أغلبهم من البلدان الآسيوية وبنسبة 74%، ويعتبر هذين البلدين من البلدان المصدرة للعمالة أيضا ، كما لا بد من الإشارة إلى أن هناك إعداد كبيرة من العمالة والسكان غير الوطنيين يقطنون فيهما وفي غيرهما من البلدان العربية ، حيث يقترب عدد العراقيين بالأردن من 750000 وفي سوريا ربما يتجاوزون المليون وهذه الأرقام يصعب توثيقها لأنها بيانات غير رسمية وتبقى في إطار البحوث والدراسات ، لذا خليت هذه البيانات من الكتاب الإحصائي.

3- **بلدان عربية مستقبلة للعمالة** : مثل بلدان الخليج العربية والجمهورية الليبية ولعل هذا النوع هو الأبرز حيث أن الوافدين يشكلون نسبة كبيرة ومؤثرة في التركيبة السكانية ولربما تؤثر أيضا على الخصائص الاجتماعية لتلك البلدان.. ففي الإمارات قدر عدد الوافدين عام 2007 ما يقارب 3113022 وهؤلاء يشكلون نسبة 66% من السكان وتقدر نسبة الذكور منهم 95% والإناث 5% كما قدر عدد العمالة الوافدة في البحرين عام 2008 ما يقارب 350000 عامل وهذا يشكل نسبة 32% من جملة السكان ،

أما في السعودية فقد قدر عدد العمالة غير الوطنية في عام 2007 ما يقارب 4181589 وبنسبة تقترب من 17% من حجم السكان.

وقدر حجم العمالة الوافدة في الكويت عام 2006 ما يزيد عن مليون عامل وبنسبة 33% من إجمالي السكان ، كما تقدر نسبة العمالة العربية 36% من إجمالي العمالة الوافدة.

وفي سلطنة عمان بلغت نسبة السكان الوافدين عام 2007 ما يقارب 30% ، وتراوحت النسبة بحدود 26% للسنوات (2001 – 2006) من جملة السكان، وفي الجماهيرية الليبية قدرت العمالة الوافدة عام 2001 ما يقارب 125000 عامل، بينما هناك تقديرات غير رسمية بوجود أكثر من مليون وافد داخل الجماهيرية.

وقدرت نسبة السكان غير الوطنيين في قطر عام 2006 ما يقارب 77% من إجمالي السكان، وبذا يمكن تقدير السكان غير الوطنيين في عام 2008 ما يزيد عن مليون نسمة،

أن هذا الوجود الكثيف للوافدين الأجانب إلى بلدان الخليج قد يفرض على هذه البلدان اتخاذ إجراءات متعددة بشأن الوافدين للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة العربية ولضمان

الأمن والاستقرار والازدهار في بلدانها ، ولا بد لهذا الجهد من رافد عربى داعم. وتأتي هذه الإجراءات بأشكال متعددة مثل¹² .

- برامج التوطين المتنوعة والإحلال للعمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة .
- اقتصار مهن محددة للعمالة الوطنية ، ولا يسمح للعمالة الوافدة ممارستها .
- إجراءات تقيد الإقامات ولتقليل أعداد الوافدين ووضع صعوبات لاستقدام الوافدين.
- العناية بالتدريب والتدريب التحويلي للعمالة الوطنية .
- زيادة الوعي القومي بأهمية العمل ورفع شأنه مهما تواضع نوع العمل.
- تحفيز القطاع الخاص لزيادة دورة بالتشغيل.
- دعم برامج التشغيل الذاتى ودعم المنشآت الصغيرة والصناعات والمهن الريفية .
- دعم برامج تحفيز المرأة على العمل وزيادة نشاطها.
- تحسين ظروف وشروط العمل ليصبح أكثر ملائمة وجاذبية للعمالة الوطنية.

¹² - التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة - تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية - مارس / آذار 2008 .